

وظائف حروف المعاني بين التراث اللغوي العربي وعلم اللغة النصّي

أ. عبد العزيز حاجي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Résumé :

Le thème de cette recherche s'inscrit dans le sillage des études linguistiques qui visent à faire le pont entre le cours linguistique moderne et l'héritage linguistique arabe. Mon choix est tombé sur cette partie de la parole arabe qui est les articles de sens comme une tentative de déduire ce que notre patrimoine recèle de trésors. En partant de là, cette étude vise à trouver les entrecroisements entre les notions du patrimoine linguistique arabe et les résultats de la linguistique textuelle, en se basant sur les fonctions des articles de sens et leurs significations.

Mots clés:

les articles de sens, les fonctions, les significations, texte. Textualité, conjonction, cohésion, cohérence, context.

ملخص :

يندرج موضوع هذه الورقة البحثية ضمن الدراسات اللغوية التي تسعى إلى ربط الدرس اللساني الحديث بالبحث اللغوي التراثي في إطار ما يمكن تسميته بنظرية الامتداد المعرفي. وقد وقع اختياري على قسم من أقسام الكلام العربي، وهو حروف المعاني؛ في محاولة لاستنباط ما في تراثنا من كنوز وذخائر يكون قد غفل عنها بعض الدارسين المحدثين. ومن ثمّ تروم هذه الدراسة البحث عن جملة التقاطعات بين مفاهيم التراث العربي ومفردات علم اللغة النصّي؛ انطلاقاً ممّا تُؤدّي حروف المعاني من وظائف، وما تتضمنه من دلائل.

الكلمات المفتاحية: حروف المعاني، الوظائف، الدلالات، النص، النصية، الربط، الاتساق، الانسجام، السياق.

في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين بدأت ملامح نظرية جديدة في

الدراسات اللغوية تتبلور، واتخذت من النصّ بؤرة اهتمامها. ولربّما كانت الانطلاقة الحقيقية لهذا

التوجّه النصّي مع اللساني الأمريكي زليغ هاريس Zellig Harris في عام 1952م بمقاله الموسوم

"تحليل الخطاب" الذي قدّم فيه تصوّراً لتحليل الخطاب المترابط؛ القائم على إمكانية تجاوز قصر

الدّراسة على العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة، والدّعوة إلى ضرورة ربط اللّغة بسياق الموقف الاجتماعي. ثم بدأ هذا العلم يتشكّل على يد كوكبة من الباحثين لم يكتفوا بكتابة المقالات بل راحوا يؤلّفون الكتب والمجلّدات؛ أبرزهم تون فان دايك، مايكل هاليداي، رقية حسن، روبرت دي بوجراند، ولفجانج دريسلر، جون براون، جورج يول، كلاوس برينكر، جيرار جنيت، ولفجانج هاينه من، ...

ولمّا كان النّص محور هذا العلم؛ فقد قُدّمت له تعريفات كثيرة ركّز أغلبها على أنّه وحدة لغوية متماسكة. ومن التّعريفات التي ركّزت على سمة التّرابط؛ تعريف مايكل هاليداي M. Halliday ورقية حسن R. Hassen فقد ذكرا أن كلمة (نص) تُستخدم في اللسانيات لتشير إلى أي مقطع منطوق أو مكتوب، يشكّل كلاً متحداً⁽¹⁾. ويذهبان إلى القول إنّ كل متتالية من الجمل تشكل نصّاً، شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات، تتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية برمتها سابقة أو لاحقة⁽²⁾. ورأى بعض الباحثين أن مثل هذه التعريفات تنقصها الدقّة، فالنّص صحيح لا بدّ من أن يوسم بسمة التّرابط، ولكن في نظر هؤلاء لا ينبغي في تعريف النّص تجاهل وظيفته الأساسية التي هي تحقيق عملية التواصل.

ومن الوجهة التواصلية هذه؛ ينظر زيغفريد شميت S. Schmidt إلى النّص على أنّه: "كل تكوين لغوي يتجلّى داخل حدث اتصالي، محدد من جهة المضمون، ويؤدي وظيفة اتصالية يمكن إيضاحها"⁽³⁾. ويرى كلاوس برينكر K. Brinker أنّ تعريفات النّص المختلفة قد انطلقت من اتجاهين: يقوم الاتجاه الأوّل على أساس النّظام اللّغوي، وقد اعتمدت معظم التّعريفات فيه إلى حدّ بعيد على تحديدات علم لغة الجملة ذات الأصل البنوي أو التوليدي التحولي حيث يظهر النّص كنتابع متماسك من الجمل. أمّا الاتجاه الثّاني فيقوم على أساس نظرية التواصل، حيث يُعرّف النّص بوصفه فعلاً لغوياً معقّداً يحاول المتكلم به أو كاتبه أن ينشئ علاقة تواصلية معيّنة مع السّامع والقارئ⁽⁴⁾. واقترح برينكر في نهاية عرضه للاتجاهين مفهوماً يجمع ويدمج الجانبين اللّغوي البنوي والتّواصل السّياقي، يوضّح ذلك قوله: "النّص وحدة لغوية تواصلية في الوقت نفسه"⁽⁵⁾. ويأتي روبرت دي بوجراند R. De Beaugrand فيجمع كلّ الصّفات التي أسبغها النّصّيون على النّص، ساعياً إلى تقديم تعريف شامل مراعيًا فيه إلى جانب عناصر التّرابط النّحوي والتّماسك الدّلالي طبيعة كلّ من النّص والمرسل والمتلقّي والسّياق المحيط بالنّص، وبشكل أكثر وضوحاً فالنّص عنده لكي تتحقّق نصّيته لا بدّ من أن تجتمع له سبعة معايير، وهي: السّبك، الالتحام، القصد، القبول، رعاية الموقف، التناص، والإعلامية⁽⁶⁾.

ورأى علماء اللغة النصّيون أنّ حجم النصّ من حيث الطول والقصر ليس معيارا حقيقيا للتمييز بين ما هو نص وما هو غير نص، بل يكفي أن يحقق الوظيفة التواصلية، فقد يكون النصّ عملا روائيا ضخما، وقد يكون جملة واحدة مثل: الإنذارات والتحذيرات والأمثال السائرة والإعلانات. وقد ترسّخ في أذهان الدارسين أنّ هذه الرؤى والتصورات هي ابتكارات جديدة إلى الدرجة التي جعلت البعض يعتقد أنّها منفصلة تماما عن الموروث اللغوي، والحقيقة أنّ الأمر ليس كذلك على الإطلاق، فنحن نؤمن بأن المعرفة الإنسانية مشتركة، وأنّ الامتداد المعرفي موجود، وأنّ فضل السابق على اللاحق حقيقة ملموسة لا ينكرها إلا جاحد، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تبحث في العلاقة بين التراث اللغوي العربي ومستجدات البحث اللساني الحديث من خلال استجلاء وظائف ودلائل حروف المعاني في العربية، ومحاولة إسقاط ذلك على بعض ما أنتجته نظرية لغة النصّ.

يُقسّم الكلام في العربية إلى اسم وفعل وحرف، ويعود هذا التقسيم إلى القرن الأوّل للهجرة، حيث ذكر أبو الأسود الدؤلي أنّ الإمام عليّاً - كرم الله وجهه - لما كان بصدد تكليفه بوضع قوانين وقواعد للعربية؛ ألقى إليه صحيفة كُتِبَ فيها "بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلّ اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"⁽⁷⁾. ودرج النحاة بعد ذلك على هذا التقسيم، وتوسّعوا في شرحه، وألّفوا فيه الأسفار الضخمة. وكان الحرف بوصفه واحداً من أقسام الكلام قد أخذ حيزاً كبيراً من اهتمامهم. وحرف المعنى يتركّب من حرف أو أكثر من حروف المباني، وقد أُطلق عليه هذا الاسم؛ لأنّه يدلّ على معنى، وأنّ هذا المعنى ليس في ذات الحرف، وإنّما في غيره، وقيل سُمّيَت حروف المعاني كذلك لأنّها تصل معاني الأفعال إلى الأسماء، ولذلك خلع عليها بعضهم مصطلح "الأدوات الرابطة، لأنّها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، والفعل بالاسم"⁽⁸⁾. وقد أدرك علماء التراث العربي أنّ مقاصد كلام العرب مبني على دلالات حروف المعاني، ولذلك أولوها أهمية كبيرة، وراحوا يتقصّون معاني هذه الحروف من خلال السياقات التي ترد فيها، يقول المرادي متحدثاً عن ذلك: "فإنّه لما كانت مقاصد كلام العرب؛ على اختلاف صنوفه؛ مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صرّفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلّتها، وتيسّر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها، فعزّت على الأذهان معانيها، وأبّت الإذعان إلّا لمن يعاينها"⁽⁹⁾.

وحروف المعاني كثيرة يصل عددها إلى خمسة وتسعين حرفاً، منها ثلاثة عشر مفردة، واثنان وثمانون مركبة⁽¹⁰⁾. وهذا العدد المعتبر من الحروف منه ما يختصّ بالدخول على المفردات،

ومنه ما يختصّ بالدخول على الجمل، وبعضه غير مختصّ فيدخل على المفردات كما يدخل على الجمل، ولأنّ هذا البحث لا يستطيع أن يلمّ بتفاصيل هذه الحروف جميعاً؛ فإنني آثرت أن أختار منها ما بدأ لي أكثر التصاقاً بموضوع الدراسة؛ مركزاً على وظائفها ودلالاتها التي هي أقرب إلى ما أقرته الدراسات اللسانية النصّية. وقبل أن أُلجّ في لبّ الموضوع؛ أودّ التنبية إلى أمر مهم، وهو أنّه لما كان النصّ وحدة لغوية تواصلية؛ فإنّ الجملة لا تخرج عن هذا التّحديد ما يستوجب إدخالها ضمن النصّ بوصفها بنية لغوية تواصلية قابلة للدراسة والتحليل. ولذلك سأتعامل مع الأمثلة الواردة في هذه الورقة البحثية على أنّها نصوص من حيث أنّها تمثّل الاستعمال اللغوي المنجز في إطار عملية تواصلية محقّقة بالفعل.

1- حروف الجرّ: حروف الجرّ من الأدوات التي تختصّ بالدخول على المفردات. ويطلق على حروف الجرّ أيضاً أدوات الإضافة⁽¹¹⁾، لإضافتها معنى الفعل إلى الاسم المجرور بها، وبذلك يكون لحرف الجرّ وظيفتان: وظيفة إعرابية؛ وهي إظهار حركة الإعراب على آخر الاسم، ووظيفة وصلية؛ وهي إضافة معنى الفعل إلى ما بعده، وتأسيساً على الوظيفة الثانية فإنّ أدوات الجرّ تعدّ بمثابة الجسر الذي يوصل الاسم بالاسم، ويوصل بعض الأفعال بالأسماء، قال ابن السراج: "حروف الجرّ تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم"⁽¹²⁾. وقال ابن جني: "علم أنّ هذه الحروف-يقصد حروف الجر- إنّما جرّت الأسماء من قبل أنّ الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها..."⁽¹³⁾. إذ لا يستطيع الفعل العامل أن يوصل أثره إلى المعمول إلاّ بواسطة أداة، هذه الأداة هي الحروف الجارّة، وهنا يكون حرف الجرّ وسيلة من وسائل تعديّة الفعل إلى المفعول به من ناحية، ويكون رابطاً يربط الفعل الذي قبله بالاسم المجرور بعده من ناحية ثانية، وهذا هو الذي شكّل مدخلا لاعتبار حرف الجرّ أداة من أدوات الرّبط، وإلى ذلك أشار تمام حسان بقوله: "حرف الجرّ يُعدّ رابطة بين المجرور والمتعلّق، فيجعل الأوّل من تنمّة معنى الثاني على أحد المعاني المذكورة في باب حروف الجرّ"⁽¹⁴⁾.

ولتوضيح وظيفة الرّبط التي يقوم بها حرف الجرّ نسوق المثال الآتي من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ (الأعراف: 40). اشتملت الآية الكريمة على خمسة حروف جارّة، وهي على الترتيب: (الباء، عن، اللام، حتّى، في). فالباء توسّطت بين الفعل (كذبوا) والاسم المجرور (آياتنا)، وقامت بدور الرّبط بين الفعل والاسم المجرور من خلال إضافتها معنى الفعل إلى الاسم، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل (كذبوا)، وحرف الجرّ (عن) جاء ليوصل الفعل

(استكبروا) إلى الاسم المجرور (هاء الغائب) المتّصل بحرف الجرّ، وبذلك تعلّق الجارّ والمجرور بالفعل نفسه، واللامّ أنت واسطة لربط الفعل (لا تُفْتَح) بمجرورها الضمير المتّصل بها، وحرف الجرّ (حتّى) الذي هو هنا بمعنى (إلى أن) أضاف معنى الفعل (لا يدخلون) إلى المصدر المؤلّ - من أن المضمره والفعل (يَلْجُ) - الذي وقع موقع الاسم المجرور، والأداة الجارّة (في) هي التي عدّت الفعل (يَلْجُ) إلى الاسم المجرور (سمّ الخياط) الذي شغل موضع المفعول به، وبذلك فقد تعلّق الجار والمجرور (في سمّ الخياط) بالفعل كتعلّق المفعول به بفعله المتعدّي مباشرة من دون أيّ واسطة. فأنت ترى أنّ حرف الجرّ في كلّ مرّة يربط فعلاً باسم، مضيفاً معنى الفعل إلى مجروره، وأكثر من ذلك فهو يرتبط ويتعلّق مع مجروره بالفعل مشكّلين بذلك علاقة ترابطية قوامها المتعلّق والمتعلّق به.

وإذا كانت حروف الجرّ في نظرية النحو العربي تضطلع بوظيفة السبك بين العناصر اللغوية؛ فهي في مباحث علم اللغة النصّي لا تخرج عن هذا الدّور، ذلك أنّ الاتّساق الحاصل في نصّ الآية السابقة لم يكن ليكون لولا وجود حروف الجرّ، ولولا هذه الحروف لما ارتبط أول الآية بآخرها. وهذا الضّرب من الرّبط الذي تؤدّيه أدوات الجرّ في النصّ العربي بشكل عام هو الذي يُسمّونه في لسانيات النصّ وصلاً "Conjonction".

والوصل عند هاليداي ورقية حسن أداة من أدوات الاتّساق النصّي، وهو في فلسفتها اللغوية: "تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم" (15). ولكي يتحقّق هذا التّرابط، وبذلك الشّكل المنظمّ لا بدّ من استخدام جملة من العناصر اللغوية هي بالأساس روابط؛ وحروف الجرّ هي واحدة من هذه الروابط التي تعمل على ربط سابق باللاحق، وعلاقة الرّبط ههنا تختلف عن علاقة الرّبط بالضمير أو الإشارة أو الموصول كون العلاقة التي تُحدّثها حروف الجرّ ليست علاقة إحالة، وإنّما تُعبّر عن معاني محدّدة تفترض وجود عناصر أخرى في النصّ، وهذا هو ديدن الوصل في أداء وظيفة الاتّساق النصّي، إذ "لا يتضمّن إشارة موجهة نحو البحث عن المفترض فيما تقدّم أو ما سيلحق، كما هو شأن الإحالة والاستبدال والحذف" (16). ويُضيف إلى ذلك أنّ الاتّساق الذي تساهم فيه حروف الجرّ لا يتوقف عند حدود ما ذكرناه؛ بل هو ناتج كذلك عن أنّ الجارّ والمجرور لا يستغني أحدهما عن الآخر، فهما كالجزم الواحد، فما إن تأتي بحرف جرّ إلّا وجئت بعده باسم مجرور به، ولشدة اتّصال الجارّ بالمجرور قَبِح النّحاة العرب حذف الجارّ والإبقاء على الاسم المجرور. وشدة الامتزاج بين الجارّ والمجرور يُعبّر عنه "بمصطلح التّلازم، أي أنّ وجود أحد العنصرين التّحويين يستلزم بالضرورة وجود عنصرٍ آخر" (17).

وتأسيسا على ما فات نستنتج أنّ مساهمة حروف الجرّ في الاتّساق كان بسبب أدائها لثلاث وظائف رابطة، فهي من جهة توصل ما قبلها بما بعدها، ومن جهة ثانية تشكّل التحاماً قويا مع مجرورها بحيث يصيران كالجزء الواحد، ومن جهة ثالثة تتعلّق أو ترتبط مع مجرورها بالفعل. وفكرة التعلّق هذه هي التي بنى عليها الجرجاني نظرية النّظم، وإن كنا نقصد بالتعلّق هنا جزئية من جزئياته التي تتم على مستوى شبه الجملة المشكّلة من الجارّ والمجرور. إذ لا بدّ من أن يتمّ تعلّقهما بفعل، أو بما يشبه الفعل، فإن لم يكن الفعل موجودا قدّروه، على أن يكون التعلّق بما فيه صحّة المعنى أو دلّت عليه القرينة. والقرينة التي تُحدّد المتعلّق به هي سياق النّص، وهذا ما كان يُراعيه مفسّرو القرآن ويأخذونه في الحسبان، ومثال ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف:21). فالجارّ والمجرور (لامرأته) متعلّق ب(قال) لا ب(اشتراه)، لأنّه إذا تعلّق بالفعل (اشتراه) يكون المعنى (اشتراه لامرأته)، وليس هذا هو المعنى المقصود، لأنّ المقول له يبقى بعد ذلك مجهولاً، والذي حدّد المعنى المقصود هو السّياق النّصّي.

والسّياق أوّلاه الدّرس اللّساني النّصّي أهمية بالغة، فهو واحد من أهم الأدوات التي تحقّق للنّص انسجامه وتماسكه على المستوى الدّلالي، وبذلك فإنّ مساهمة الجارّ والمجرور في النّص لا تنحصر في التّرابط النّحوي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الرّبط على المستوى الدّلالي. ولما كان التعلّق وثيق الصّلة بالدّلالة فإنّ المعنى دون ريب يتغيّر بحسب تقدير الارتباط، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (القصص:25). فإذا تعلّق الجارّ والمجرور(على استحياء) بالفعل(تمشي) وهو الرّاجح، كان المعنى أنها (تمشي على استحياء)، وإذا تعلّق بالفعل (قالت) كان المعنى (على استحياء قالت) أي أن الاستحياء في التعلّق الأوّل ارتبط بالمشي، وفي التعلّق الثاني ارتبط بالقول لا بالمشي. ومن هنا يتأكّد أيضاً أنّ تعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه لا يحقّق الاتّساق على المستوى التركيبي فحسب، بل يتعداه إلى الانسجام على مستوى الدّلالة. أمّا عن دلالات هذه الحروف ومعانيها فيمكن معرفتها من خلال رصد تموقعاتها في السّياقات المختلفة، فمثلا حرف الجرّ (من) يشتمل على ما لا يقل عن أحد عشر معنى، وحرف (باء) يتضمن ما يزيد عن خمسة عشر دلالة، بل هناك من الحروف ما ينطوي على أكثر من عشرين معنى على نحو ما نجده في حرف الجرّ (اللام). وهذا العدد من الدّلالات التي أطلقها لغويونا على كل حرف؛ هي مستنبطة بالأساس من التّنوُّع السّياقي الذي يرد

فيه الحرف الواحد، أي أنّ عدد المعاني يكون بعدد السياقات. واعتماداً على هذه السياقات يمكن أن تنوب بعض حروف الجر عن بعض، وهو ما يُنبئك دون شك أنّ علماءنا كانوا يستنبطون دلالات هذه الحروف من ممارسات عملية تطبيقية انطلاقاً من نصوص تواصلية، ما جعل نتائج بحوثهم لا تقل أهمية عما يُروّج له علماء اللّغة النّصّيون.

2- أحرف الاستثناء: الاستثناء في تعريف النحاة هو الإخراج بـ (إلاّ) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في حكم ما قبلها حقيقة أو تقديراً. وأسلوب الاستثناء يتنوع بتنوع أحرفه. وتعدّ (إلاّ) أكثر أدوات الاستثناء استعمالاً في هذا الأسلوب، وقد عدّها النحاة أصل الباب وبقية الأدوات فروع عنها، لأنّ من أصولهم المقررة أنّ الأداة إذا كثرت استعمالها صارت أصلاً في بابها. وأحرف الاستثناء على تباينها في أحكام استعمالها فإنّها تتفق جميعاً في أداء وظيفة ربط المستثنى بالمستثنى منه، ومن نحائنا القدماء الذين أشاروا إلى وظيفتها الرابطة فيلسوف العربية ابن جني حيث قال: "وقالوا أيضاً: قام القوم إلاّ زيداً، ومررت بالناس إلاّ بكراً، فأوصلوا الفعل إلى ما بعد (إلاّ) بتوسط (إلاّ) بين الفعل وبين ما بعدها من الأسماء"⁽¹⁸⁾.

واضح من كلام ابن جني أنّ أداة الاستثناء (إلاّ) قد جيء بها لتوصل الفعل إلى ما بعدها، وهو ما يدلّ على أنّها رابطة ما قبلها بما بعدها، والجملة دونها تكون مفكّكة ولا معنى لها، وهي بذلك تقوم بالوظيفة التركيبية ذاتها التي تقوم بها حروف الجرّ؛ غير أنّها تختلف عن حروف الجرّ في أدائها معنى إخراج الشيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره. ووظيفة الرّبط التي اضطلعت بها هذه الأحرف أقرّها كثير من الباحثين المحدثين، وعدّوها وسيلة من وسائل قرينة الرّبط. ولإيضاح ذلك نورد النّمودج الآتي: ﴿فَنَجِيئَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ إِلَّا عَجُورًا فِي الْعَابِرِينَ﴾ (الشعراء: 170، 171). فأداة الاستثناء (إلاّ) ربطت المستثنى منه (سيّدنا لوط المكنى عنه بالسابق على اللاحق، وبذلك فقد أدّت وظيفتين، وظيفة ربط ما قبلها بما بعدها، ووظيفة نفي الحكم السابق على اللاحق، وبناءً على الوظيفة الثانية سمّاها النحاة أحرف الاستثناء. والجمع بين هذين الوظيفتين-الرّبط والاستثناء- يدخل في ما يسميه علماء النّصّ بالوصل العكسي أو الوصل النقيض، حيث تكون العلاقة بين الأشياء متنافرة أو متعارضة في عالم النّص⁽¹⁹⁾.

وتتّضح علاقة التّعاض والتّنافر بشكل بارز حينما يكون الاستثناء منقطعاً، لأنّ أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع تؤدّي معنى الحرف "لكن" الذي يُفيد الاستدراك، والاستدراك هو الأقدر على أداء وظيفة الوصل العكسي، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ

فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾ (الكهف:50). فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن، لذلك فالاستثناء هنا استثناء منقطع، والانقطاع ليس معناه أن لا صلة للمستثنى بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطا معنويا، وإنما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما؛ وذلك بأن لا يكون المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه، ولا فرداً من أفرادها، بينما الاتصال المعنوي بينهما يبقى قائماً بواسطة الأداة (إلا) التي أدت وظيفة حرف الاستدراك (لكن)، وبها تمّ الوصل الاستدراكي أو العكسي، لأنها أفادت معنى "على عكس ما هو متوقع".

وأحرف الاستثناء هي أيضاً خاضعة للسياق النصّي في معرفة دلالاتها، إذ قد يخرج حرف الاستثناء عن دلالاته الأصلية إلى معانٍ تُستفاد من السياق، ولو بقي الحرف على دلالاته الأصلية لفسد المعنى، ونظير ذلك ما جاء عند سيبويه في باب "ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير". قال سيبويه: "والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكننا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أخلت. وهذه الإحالة في المعنى تحصل من كون المعنى حينئذٍ: لو كان معنا زيد لهلكننا، لأنّ البديل بعد إلا في الاستثناء موجب. وهذا المعنى غير مراد. ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: 22)..⁽²⁰⁾. فلو حُمِلَ المعنى على أن (إلا) للاستثناء وما بعدها بدل لكان المعنى فاسدا ومحالا، لأنّ المعنى يصبح: لو كان فيهما الله لفسدتا. فسيبويه لم يقف عند ظاهر اللفظ، وإنما اعتمد على مبدأ التّأويل في معرفة دلالة (إلا) فحملها معنى (مثل أو غير) حتّى يستقيم معنى الخطاب، وينسجم مع السياق الاجتماعي والعقدي، وهنا يلتقي سيبويه مع علماء لغة النصّ في أنّ الانسجام ليس شيئا موجودا في الخطاب ينبغي البحث عنه للعثور عليه، وإنما هو شيء يبني، أي ليس هناك نصّ منسجم في ذاته ونصّ غير منسجم في ذاته بمعزل عن المتلقّي، بل إنّ المتلقّي هو الذي يحكم على نصّ بأنه منسجم وعلى آخر بأنه غير منسجم⁽²¹⁾. بمعنى آخر أنّ الانسجام يتحقّق من خلال عملية التفاعل بين المتلقّي والنصّ، فالمتلقّي هو الذي يملأ الفجوات بين المضامين اعتمادا على ما تراكم لديه من التجارب السابقة، وهذا يعني من ناحية أخرى ارتباط مفهوم الانسجام بالتّأويل مع مراعاة السياق المقامي للخطاب. ويُلاحظ هنا تداخل مبدأ التّأويل مع دلالة حروف المعاني، لأنّ الأصل في معرفة دلالة هذه الحروف هو التأمّل في الكلام.

3- حرف التعريف (أل): حرف التعريف (أل) يدخل على الاسم النكرة فيكسبه التعريف، ويدخله بذلك في زمرة المعارف، هذا ما أقرته النظرية النحوية العربية. وقد قسم النحاة العرب أداة

التعريف (أل) إلى قسمين: عهدية وجنسية، وكل قسم من هذين القسمين يتفرّع إلى أنواع⁽²²⁾. وسأقصر الحديث هنا عن نوعين من أنواع (أل) العهدية، وهما (أل) العهدية عهدا ذكريا، و (أل) العهدية عهدا ذهنيا أو علميا وذلك بالنظر إلى صلتها القوية بموضوع هذه الدراسة.

العهد الذكري: وهو أن يتقدّم لمصحوب (أل) ذكرٌ في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيًّا﴾ (المزمل: 15-16). والمعنى: فعصى فرعون الرسول الذي تقدّم ذكره، فقد ذُكر لفظ (الرسول) في الكلام نكرة ثمّ أعيد مصحوبا بـ (أل)، فصار دالاً على فردٍ محدّد، وهذا التّحديد هو الذي جعل النّكرة الثانية معرفة بسبب تقدّم ذكرها. وضابط العهد الذكري كما يرى علماء التراث أن يسدّ الضمير مسدّ (أل) مع مصحوبها، ففي قولنا: زارنا ضيف فأكرمنا الضيف، يصير الكلام: زارنا ضيف فأكرمناه، حيث سدّ الضمير المتصل (هاء الغائب) مسدّ (أل) مع مصحوبها. وما ذكره علماءنا يدلّ دلالة لا يرقى إليها شكٌّ على أنّهم قد أدركوا دور (أل) في ربط الكلام ببعضه ببعض.

ف (أل) في هذا النوع لا تفيد تعريف شيء معهود عند المخاطب فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الرّبط بين النّكرتين، فتكون النّكرة الثانية بمنزلة الضمير، والنّكرة الأولى بمنزلة مرجع الضمير، و(أل) هي الرّابطة بينهما من حيث دلالتها على اتّصال الثانية بالأولى اتّصالا معنويا، ولهذا قال النحاة: إنّ فائدة (أل) العهدية التّنبية على أنّ مدلول ما دخلت عليه هو مدلول النّكرة السابقة المماثلة لها في لفظها الخالية من (أل)⁽²³⁾. ومن ثمّ تكون قد ساهمت بشكل مباشر في الرّبط الدلالي بين الجملتين. وما ذكره نحائنا هنا نجد له صدى في مباحث علم اللّغة النصّي، فهذا فاينريش مثلا وهو من علماء اللّغة النصّيين نراه يُردّد ما أشار إليه النحاة العرب، ويدلّك على ذلك قوله: "وتشير أداة التعريف إلى ما يسمّى المعلومات السابقة، بينما تُعدّ أداة التّكثير إشارة إلى معلومات لاحقة، أي الوحدات اللغوية التي لم يوضّحها المتكلم بعد"⁽²⁴⁾. فالظاهر أنّ فاينريش لم يُضف جديدا، وأنّ ما أقرّه يُعدّ حكماً عاما قد لا ينسحب على كلّ أداة تعريف، ولذلك كان النحاة العرب أكثر دقّة في توصيفهم حينما قصرُوا هذا الدّور على أنواع محدّدة ولم يُعمّموه على كلّ أنواع (أل). وغني عن البيان أنّ (أل) التي هي للعهد الذكري في النّص القرآني الذي ذكرنا آفا قد ساهمت في ربط أي القرآن بعضها ببعض على مستويي التركيب والدّلالة معاً. ووظيفة الرّبط التي تؤدّيها (أل) العهدية في تراكيب العربية بشكل عام؛ هي التي يطلق عليها في علم لغة النّص الرّبط بالإحالة، ذلك أنّ أصل الإحالة الرّبط بالضمير، والضمير كما ذكر النّحويون العرب يصحّ أن يسدّ مسدّ (أل) العهدية عهدا ذكرياً مع مصحوبها، فتكون أداة التعريف مع مصحوبها بالمفهوم اللساني النصّي (محيلاً)، والمتقدّم ذكره (محالاً إليه)، وبذلك يتحقّق الاتّساق النصّي⁽²⁵⁾. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّ (أل) العهدية عهدا ذكرياً من منظور لسانيات النّص تساهم في تقييد الطاقة التّأويلية لدى

المتلقي، إذ ما المانع في اعتبار الرسول في (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) رسولا آخر غير الذي تقدّم ذكره لولا وجود أداة التعريف التي نبّهت على أنّ مدلول مصحوبها هو نفسه مدلول الرسول الذي تقدّم ذكره، وعليه فإنّ (أل) العهدية هي التي قيّدت طاقة التأويل لدى المتلقي، وجعلته يُبعد كل تأويل لا ينسجم مع السياق النصّي لآي الذكر الحكيم. وتقيد الطّاقة التأويلية لدى المتلقي يُسمّى براون ويول (مبدأ التأويل المحلي)، والتأويل المحلي هو مبدأ من مبادئ الانسجام، ويتحقق الانسجام هنا من خلال تقيد تأويلنا، ويتم ذلك بعدم إنشاء سياق أكبر ممّا هو ضروري لضمان الفهم الصحيح للخطاب⁽²⁶⁾.

العهد الذهني أو العلمي: وهو أن يتقدّم لمصحوب (أل) علم ومعرفة في ذهن المخاطب دون أن يكون له ذكرٌ في الكلام، وذلك كأن تقول مخاطبا صديقا: هل تذهب إلى الجامعة غدا؟ فالجامعة هنا مكان معروف في ذهن المخاطب إمّا أن يكون رآها أو سمع عنها في زمن انتهى قبل الكلام. والأداة (أل) هي التي حدّدت المراد من الجامعة تحديدا أساسه معرفة قديمة في عهد مضى قبل التكلم، فدلت بذلك على تقدّم مصحوبها دون أن يكون له ذكر في الكلام، أي أنّها صرفت النظر إلى ذلك المعهود في ذهن المخاطب، وهذا ما يدعى في لسانيات النصّ بالإحالة الخارجية، ف (أل) المقترنة بلفظ (الجامعة) تشير مع مصحوبها إلى شيء سابق يعلمه المخاطب، ولكن هذا الشيء غير مذكور في نص الكلام، وهي بذلك تؤدّي وظيفة تُشبه تلك الوظيفة التي عادةً ما تؤدّيها ضمائر المتكلم والمخاطب من حيث إنّها تحيل في غالب الأحيان إحالة إلى خارج النصّ. وما يعبر عنه علماء التراث بالعهد الذهني يندرج ضمن عملية من عمليات الانسجام النصّي، يُسمّى علماء النصّ "المعرفة الخلفية للعالم"؛ حيث لا يواجه المتلقي الخطاب وهو خاوي الوفاض أو خالي الذهن، وإنّما يكون له سابق معرفة بالشيء المتحدّث عنه⁽²⁷⁾. وهذه المعرفة السّابقة هي التي تساعد المخاطب على تأويل النصّ تأويلا مقبولا، ومن ثمّ يتحقق له الانسجام والتماسك. وواضح أنّ هذه العملية قُصد بها المخاطب؛ لأنّه هو الذي يتعامل مع النصّ تأويلا وفهما، ومراعاة المخاطب في عملية التواصل قضية أولاها سيبويه أهمية بالغة وهو يتحدّث عن التعريف ب (أل)، فقد جاء في الكتاب: "وأما الألف واللام فنحو: الرّجل والفرس والبعير، وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأتّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمّته، لأنّك إذا قلت: مررت برجلٍ، فإنّك إنّما زعمت أنّك مررت بواحدٍ ممّن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب. وإذا أدخلت الألف واللام فإنّما تُذكره رجلاً قد عرفه، فنقول: الرّجل الذي من أمره كذا وكذا، ليتوّهم الذي كان عهدَه ما تُذكر من أمره"⁽²⁸⁾. فسيبويه في هذا النصّ نصّ على اعتماد التعريف مع الأخذ في الحسبان حصول العهد الذكري أو الذهني في ذهن المخاطب، أمّا المعرفة السّابقة الخاصة بالمتكلم وحده فإنّها لا تصلح لتعريف النكرة، لأنّ ذلك من شأنه أن يُحدّث خللاً في عملية التواصل، ولعلّ هذا ما

دعا براون ويول إلى القول إنّ المتلقّي هو الذي يحكم على نصّ بأنه منسجم وعلى آخر بأنه غير منسجم.

4- حروف الشّرط: استخدم النحاة في حديثهم عن الشّرط مصطلحات مختلفة مثل الشّرط والجزاء والمجازاة، فقد خصّص سيبويه باباً سماه باب الجزاء⁽²⁹⁾. وذكر المبرّد المجازاة والشّرط، فقال: "هذا باب المجازاة وحروفها، وهي تدخل للشّرط، ومعنى الشّرط: وقوع الشيء لوقوع غيره"⁽³⁰⁾. والشّرط أسلوب لغوي كثير الشّيوع في النصّ العربي، وهو يتركّب من جملتين لا تتحقّق الثانية إلاّ بوجود الأولى، فهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً تلازمياً، كعلاقة الإسناد التي لا تتم إلاّ بوجود طرفيها المسند والمسند إليه، ولهذا كان يرى عبد القاهر الجرجاني أنّ جملي الشّرط وجوابه هما جملة واحدة، فالشّرط في مجموع الجملتين لا في كلّ واحدة منهما على انفراد، ولا في واحدة دون الأخرى⁽³¹⁾. وهذا الارتباط الحاصل بين الجملتين يعقده حرف يُسمّى حرف الشّرط، كما في قولنا: إنّ حضر الطلبة ألقى الأستاذ محاضرتَه. فلو حذفنا حرف الشّرط (إنّ) من هذه الجملة الشّرطية لتغيّر معنى الشّرط، وصار لدينا جملتان خبريتان منفصلتان عن بعضهما لا يربطهما رابط. وهو ما لم يغفله نحائنا القدماء، حيث كانوا يُدركون تمام الإدراك أن حروف الشّرط يؤتى بها في التركيب لتعليق الجواب على الشّرط تعليقاً يُراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحقّقه بوقوع الشرط وتحقّقه، وهم لا يقصدون بهذا الكلام إلاّ على أنّها أدوات تؤدّي وظيفة الرّبط بين الجملتين؛ مع إضفاء معنى الشّرط على التركيب من خلال تعليق حدث على آخر، وربطهما برابط السببية بحيث يكون الأوّل سبباً للثاني، والثاني سبباً عن الأوّل. هذه الرّؤية التراثية لحروف الشّرط تتناغم تماماً مع ما ذهب إليه اللسانيون النّصّيون؛ فقد أدرجوا حروف الشّرط ضمن أدوات الوصل السببي، وهذا الضّرب من الوصل كما يرى علماء النّص يتأسس على العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر. ويستخدم دي بوجراند ودريسلر للتعبير عن هذه العلاقة مصطلح التبعية "subordination" حيث يعتمد عنصر على وجود عنصر آخر، ويندرج تحتها علاقة السبب والنتيجة، والعلاقة الزمنية، والعلاقة الشّرطية حيث تكون الأحداث والسياقات في عالم النصّ ممكنة أو محتملة أو ضرورية⁽³²⁾. وهذه العلاقات من شأنها أن تجعل الكلام مترابطاً ومتماسكاً، والعلاقة الشّرطية هي واحدة من هذه العلاقات، فنحن إذاً أمام مفاهيم متداخلة بين التراث العربي ولسانيات النصّ، والفرق بين هذه المفاهيم لا يتعدّى في غالب الأحيان التعبير عنها بمصطلحات مختلفة.

5- حروف العطف: لقد اختار علماء العربية مصطلح العطف للدلالة على معنى التبعية؛ حيث يكون التّابع دالّاً على معنى مقصود بالنّسبة إلى متبوعه، وذلك بأن يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف المسماة بحروف العطف⁽³³⁾. وقد فهم علماء التراث أنّ من الوظائف الأساسية لحروف العطف هي الرّبط بين عناصر التركيب أو الرّبط بين الجمل والتركيب، فهذا ابن يعيش

مثلا يذكر أنّ المراد من عطف الجملة على الجملة هو ربط إحدى الجملتين بالأخرى والإيدان بحصول مضمونها لئلا يظنّ المخاطب أنّ المراد الجملة الثانية، وأنّ ذكر الأولى كالغلط كما تقول في بدل الغلط: جاءني زيدٌ عمرو. فكأنّهم أرادوا إزالة هذا التوهّم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً⁽³⁴⁾. والربط بحروف العطف أكّده الدرس النحوي العربي الحديث، فالدكتور مصطفى حميدة وهو من الباحثين المحدثين يرى أنّ هذه الحروف يُؤتى بها رابطةً إمّا لأمن اللبس في فهم الانفصال، نحو: جاء زيدٌ وذهب عمرو، وإمّا لأمن اللبس في فهم الارتباط، نحو: جاء أبو عبد الله ومحمّد، فلو حذفنا حرف العطف لنشأت علاقة الإبدال بين الطرفين⁽³⁵⁾. وحرف العطف يربط بين المتعاطفين بناءً على معنى من معاني حروف العطف (التشريك، الترتيب والتعقيب، التراخي، الإضراب، الاستدراك، التخيير والتفصيل..).

ويُعدّ التشريك في الحكم بين المتعاطفين بواسطة الأداة العاطفة من المسائل التي شغلت نحائنا كثيراً وأولوها عناية كبيرة، حيث قسّموا التشريك إلى قسمين: تشريك معنوي وتشريك لفظي، ويقصدون بالأول الإشراك في المعنى، وبالثاني الإشراك في الضبط الإعرابي. وعلى أساس من هذا التقسيم قسّموا حروف العطف إلى قسمين: قسم يُشرك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى واللفظ وحروفه أربعة هي (الواو، الفاء، ثم، حتى)، وأضافوا إليها (أو، أم) إذا لم يقتضيا إضراباً، وقسم يُشرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ دون المعنى، فثبت للمعطوف ما انتقى عن المعطوف عليه، وحروفه اثنان (بل، لكن) أو يُثبت للمعطوف عليه ما انتقى عن المعطوف، وأداته (لا).

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ (الواو) التي وظيفتها إشراك المعطوف في حكم المعطوف عليه قد يكون لها من الاستعمال -كما يبدو في ظاهر القول- ما لا يتفق ومعنى التشريك من مثل قولنا: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ، ورأى أنّ هذا الضرب من العطف يحتاج إلى تأويل لمعرفة وجه الاشتراك الجامع بين ما بعد (الواو) وبين ما قبلها، ولتوضيح ذلك نورد ما قاله: "ثم إنّ الذي يُوجب النظر والتأمّل أن يقال في ذلك: إنّنا وإن كنّا إذا قلنا: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ، فإنّنا لا نرى ههنا حكماً نزعاً أنّ (الواو) جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنّنا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنّنا لا نقول: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ، حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرّف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني"⁽³⁶⁾. فالواو هنا لم تُشرك عمراً مع زيد في القيام، كما أنّها لم تُشرك زيداً مع عمرو في القعود، ولكنها مع ذلك ربطت بين الجملتين المتعاطفتين، ولما بحث الجرجاني عن العلاقة الرابطة بين المتعاطفين وجدها في المناسبة بينهما أي أنّ الحديث عن زيد يقتضي أن يتبعه الحديث عن عمرو، فسياق الحال هو

الذي دلّ على أنّ قعود عمرو مرتبط بقيام زيد. وبذلك يكون الجرجاني قد أدرك وظيفة السيّاق في الترابط النصّي قبل علماء النّص بما يزيد عن عشرة قرون.

ومسألة التشريك في الحكم هي التي قادت عبد القاهر الجرجاني إلى إرساء قواعد نظرية الفصل والوصل، ومفاد هذه النظرية أن تنظر في علاقة التركيب المعطوف بالتركيب المعطوف عليه من حيث تمام الصّلة أو انفصالها أو توسّطها بين الاتّصال والانفصال. فالفصل بين التركيبين يكون في موضعين متضادّين هما كمال الاتّصال وكمال الانفصال. أمّا الوصل فإنّه يتعيّن في مقام التوسّط بين حالتين كمال الانفصال وكمال الاتّصال بين التركيبين المتعاطفين⁽³⁷⁾. فالوصل إذاً يتأسس على وجود الأداة العاطفة؛ بينما الفصل يقوم على ترك العطف. وإذا كان الوصل بحرف العطف بين المتعاطفين يعدّ من الرّوابط في النظرية اللّغوية العربية، فهو في علم اللّغة النصّي من أدوات الاتّساق التي تُحقّق للنّص ترابطه على المستوي التركيبي. وما ينبغي أن أحرص على ذكره في هذا المضمار هو أنّ علماءنا القدماء قد نظروا إلى أسلوب العطف نظرة نصّية، وحسبك دليلاً على ذلك اهتمامهم بعطف الجمل والتراكيب دون عطف المفردات، يقول الجرجاني: "قأمر العطف إذن، موضوع على أنّك تعطف تارة جملة على جملة، وتعبد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض، ثمّ تعطف مجموع هذي على مجموع تلك"⁽³⁸⁾. فالعطف إذاً يتجاوز الرّبط بين المفردات إلى ربط جملة بجملة، بل ويتّسع الأمر عند الجرجاني إلى ما يمكن أن نسمّيه بالعطف النصّي، وبذلك يكون قد سبق اللّسانيين النصّيين في إشارته إلى التّحليل الذي يتعدّى نطاق الجملة إلى ذلك التّحليل الذي يشمل النّص ككل.

أمّا رؤيته لمسألة الفصل فيلخصها قوله: "واعلم أنّه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله وربطه يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد الذي لا يفنقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكّد، كذلك يكون في الجمل ما تتّصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها. وهي كلّ جملة كانت مؤكّدة للتي قبلها ومبيّنة لها وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصفة غير الموصوف، والتأكيد غير المؤكّد."⁽³⁹⁾. فعبد القاهر يرى أن ترك العطف في بعض السياقات لا يُحدّث تفكّكاً بين الجمل والعبارات بل على العكس من ذلك إذ الكلام يُصبح أكثر ترابطاً والتحاماً عندما يخلو من وجود الأداة الرّابطة. فالفصل إذاً هو ربط بين الجمل أساسه المعنى من دون وجود للحرف العاطف، وهذا الكلام ينسجم تماماً مع توجّهات علماء النّص؛ إذ يرون أنّه ليس من الضّرورة أن يكون الانسجام النصّي مرتبطاً بوجود أدوات الرّبط النّحوي، فهو "يتجاوز الأبنية النحوية السطحية للنصوص... ويتجلّى في تلك الحالات التي قد يبدو فيها النّص مفكّكاً من السّطح، لكننا لا نلبث أن ننبين وراءه بنية عميقة مُحكّمة في تماسكها، تفسّر

تشاكل الأجزاء وتضمن انساقها مع تشنُّتها الخارجي⁽⁴⁰⁾. فالتصُّ قد يكون منسجماً وهو في الوقت ذاته خالٍ من أدوات الرّبط على مستوى بنيته السطحية، بمعنى أنّ الرّبط حاصل على مستوى البنية العميقة من خلال العلاقات الدّالية بين الجمل والعبارات سواء كانت الرّوابط النحوية موجودة أو معدومة.

وهناك من حروف العطف ما يؤدّي وظيفة انسجام الخطاب عن طريق آلية التفصيل بعد الإجمال، وهو ما تضطلع به الحروف (أو، إمّا، الفاء). وهذه الوظيفة لم يغفلها نحائنا القدماء، فهم يجعلون التفصيل من معاني هذه الحروف، فقد وردَ في مغني اللّبيب لابن هشام أنّ من معاني فاء العطف الترتيب، وهو نوعان: معنوي كما في قام زيدٌ فعمرو، وذكرى وهو عطف مفصّل على مجمل، نحو: توضأ فغسل وجهه وبديه ومسح رأسه ورجليه⁽⁴¹⁾. حيث يظهر من خلال مثال الترتيب الذكري أنّ الفاء العاطفة حققت الاستمرارية المعنوية والامتداد الدّالي؛ وذلك بالاعتماد على تفصيل ما بعد الفاء ما كان مجملاً قبلها. أمّا الحروف (لكن، بل، لا) فهي تقوم بوظيفة الاتساق النصّي عن طريق ما يُسمّى بالعلاقة التقابلية التي تربط بين طرفين أو موقفين أو حدثين متقابلين، ويدخل في هذه العلاقة ما يدعو هاليداي ورقية حسن بالوصل العكسي أو الوصل النقيض⁽⁴²⁾. والنّحاة العرب يقولون في معاني هذه الأحرف الثلاث إنها تفيد نفي الحكم عن المعطوف عليه بعد ثبوته للمعطوف لمّا تتوسط بين المتعاطفين (لكن، بل)، وتفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه حينما يتوسّط بين المتعاطفين الأداة (لا).

ولا يفوتنا أنّ نضيف أنّ حروف العطف خاضعة في إدراك معانيها للسياق والقرائن خضوعاً تاماً، وليس أدلّ على ذلك ما نجده من اشتغال الحرف الواحد على معانٍ متعدّدة كالحرف (أو) فهي تأتي للإباحة والتّخيير والشكّ والإبهام والتّفصيل والإضراب، وتشاركها الأداة (إمّا) في المعاني الخمسة الأولى، وهذه المعاني ما كان لنا أن نميّز بينها لو لم يرد هذا الحرف في سياقات نصّية مختلفة، وهذا يعني أنّ علماء التّراث العربي لم يتحدّثوا عن معاني حروف العطف على أساس أنها تفيد نظري منعزل عن السّياق النصّي، ولكنهم درسوا معانيها دراسة نصّية؛ أي من خلال وجودها في نصوص لغوية مختلفة. وما يقال عن معاني حروف العطف يقال كذلك عن الحروف الأخرى، إذ إنّ معانيها مستنبطة من النصوص اللغوية التي كانت بين أيديهم، فهم حينما يقولون الفاء العاطفة، وفاء السببية، وفاء الرابطة، وفاء الاستئناف، وفاء التعليلية وغيرها من الفاءات لم يذكروا هذه المعاني للفاء بمعزل عن السّياق اللغوي الذي وردت فيه، وإنّما استنبطوها ممّا كان حاضراً بين أيديهم من نصوص لغوية، وهذا هو معنى قولهم إنّ الحرف معناه في غيره.

فأنت ترى إذا أنّ كلّ ما ذكرناه يشير إلى حضور فكرة النصّيّة في أذهان علمائنا القدامى، وأنهم قد أدركوا الكثير من مفاهيم علم اللّغة النصّيّة وإن لم يُسمّوها بمسمّياتها المتداولة الآن في حقل الدراسات اللسانية التي تُعنى بالنّص. ومن ثمّ فلنذكر ما قلناه من قبل من أنّ التّراث اللّغوي العربي يتقاطع مع علم اللّغة النصّيّة في كثير من المفاهيم، والاختلاف في غالب الأحيان لا يتجاوز حدود التعبير عن تلك المفاهيم والتّصوّرات بمصطلحات مغايرة.

الهوامش:

- ¹ - جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص 71، الهيئة العامة للكتاب 1990م.
- ² - محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 13، المركز الثقافي العربي، ط 2، 2006 م.
- ³ - سعيد بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 81، دار لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م.
- ⁴ - كلّوس برينكر، التحليل اللغوي للنص، تر حسن بحيري، ص 22-26، القاهرة، ط1، 2005م.
- ⁵ - المرجع نفسه، ص 28.
- ⁶ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر تمام حسّان، ص 103-105، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2007م.
- ⁷ - أنظر: الفقطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج1، ص 39، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1986م.
- ⁸ - أنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ح ر ف)، تح نخبة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، (د. ط. ت).
- ⁹ - المرادي، الجنى الذّاني في حروف المعاني، ص 19، تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
- ¹⁰ - أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 4، تح أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط. ت).
- ¹¹ - أنظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 38-39، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- ¹² - ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 408، تح عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.
- ¹³ - ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 123-124، تح حسن هنداوي، دمشق، ط2، 1993م.
- ¹⁴ - تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص 156، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000م.
- ¹⁵ - محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 23.
- ¹⁶ - المرجع نفسه، ص 22.
- ¹⁷ - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 217، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
- ¹⁸ - ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 126.
- ¹⁹ - عزة شبل محمد، علم لغة النّص النظرية والتطبيق، ص 111، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2009م.
- ²⁰ - سيبويه، الكتاب، ج2، ص 331-333.

- 21- أنظر: ج. ب. براون وج. يول، تحليل الخطاب، تر لطفي الزيتني ومنير التريكي، ص 235-238-268-269، دار النشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997م.
- 22- أنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 61 وما بعدها، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2005م.
- 23- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص 385، دارآوند دانث، ط1، 2004م.
- 24- هاينه من و فيهفيجر، مدخل إلى علم اللّغة النّصّي، تر فالح بن شبيب العجمي، ص 29، دار النشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999م.
- 25- أنظر: التعريف بمصطلح الإحالة على سبيل المثال في:
- ج. ب. براون وج. يول، تحليل الخطاب، تر الزيتني ومنير التريكي، ص 244 وما بعدها.
- إبراهيم الفقي، علم اللّغة النّصّي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص 38-41، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000م.
- 26- ج. ب. براون وج. يول، تحليل الخطاب، تر لطفي الزيتني ومنير التريكي، ص 72.
- 27- أنظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 61.
- 28- سيوييه، الكتاب، ج2، ص 05.
- 29- المرجع نفسه، ج3، ص 56.
- 30- المبرد، المقتضب، ج2، ص 45. تح محمد عزيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ط2، 1979م.
- 31- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 246، تح محمود محمد شاکر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م.
- 32- عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، ص 113.
- 33- أنظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 156، تح نصر الدين . شركة القدس، القاهرة، ط1، 2007م.
- 34- ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص 90، تح مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر،
- 35- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والزيّط في تركيب الجملة العربية، ص200، القاهرة، ط1، 1997م.
- 36- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 224.
- 37- أنظر: المرجع نفسه، ص 243.
- 38- المرجع نفسه، ص 245.
- 39- المرجع نفسه، ص 227.
- 40- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 246، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 2004م.
- 41- أنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 183.
- 42- أنظر: محمد خطابي، لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 23.